الجزائر ووباء كورونا: تحدٍ آخر

السيد زين العابدين غبولي؛ طالب جزائري ومدون وناشط؛ الجامعة الأمريكية في بيروت

في الـ 22 من شهر شباط / فبراير 2019، خرج ملايين الجزائريين إلى الشوارع للاحتجاج على محاولة الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، الترشح لولاية خامسة. ولأكثر من عام، فقد أعرب الجزائريون عن مطالب حازمة وحقيقية للتغيير السياسي. وفي حين أجبرت الاحتجاجات بوتفليقة على الاستقالة بعد أن حكم البلاد لما يقرب من 20 عاماً وبعد زعزعة استقرار النظام السياسي "المرن"، إلا أنها لم تحقق تطلعاتها النهائية – وهي التغيير الجذري.

وفي الوقت الذي تسير فيه البلاد في مياه مجهولة، فقد جاء وباء فايروس كورونا بمثابة مفاجأة غير سارة للنخبة الحاكمة وكان تحدياً جديداً غير ملائم لمستقبل الجزائر. ومما لا شك فيه أن تلك الأزمة تمثل تهديداً كبيراً للأمن القومي بالنظر إلى الحالة الضعيفة لنظام الرعاية الصحية الجزائري. وبالتالي، فقد ذكّرت السلطات الجزائرية والشعب على حد سواء بأن الأمن القومي، كمفهوم، هو أوسع بكثير من التهديدات العسكرية الواضحة. وقد واجهت الجزائر تحدياً جديداً غير متماثل الذي يختبر نظام الحكم والنموذج الاقتصادي والتضامن الاجتماعي وآفاق التنمية.

وإن الدرس الأول الذي تم تسليط الضوء عليه منذ بداية الأزمة هو أزمة الثقة الكامنة والمعقّدة بين النظام والشعب. ولم يكن لدى الجزائريون أيّ ثقة كبيرة في إعلانات الحكومة ولا في قدرتها على إدارة الأزمة بنجاح والسيطرة على تداعياتها. وفي الوقت الذي كانت فيه تلك القضية قديمة في الجزائر، إلا أن هذه الواقعة الجديدة من عدم الثقة قد أثبتت بأن الانتخابات الأخيرة، التي جرت في شهر كانون الأول / ديسمبر الماضي والتي نجح فيها عبد المجيد تبون واستلم السلطة، لم تكن الحلّ المناسب والأكثر فعالية لهذه الأزمة.

وعلاوة على ذلك، فقد كشفت هذه الأزمة مرة أخرى عن القضايا المتعلّقة بسوء الإدارة طوال السنوات الماضية. فقد أظهر نظام الرعاية الصحي الضعيف بوضوح القيود المترتّبة على أولويات السياسة الجزائرية منذ استقلالها في عام 1962. ولم تكن مسألة تفشي المرض مجرد اختبار لخدمات الرعاية الصحية، كما هو الحال في أجزاء كثيرة من العالم، بل كانت أيضاً أداة فحص في العديد من السياسات المالية وتلك المتعلقة بالميزانية الخاصة بالحكومة. وقد أصبح من الواضح بأن آليات الإنفاق العام للسلطات، التي تُركز بشكل رئيسي على قطاعي الدفاع والأمن، قد فشلت في إنتاج أنظمة اقتصادية وتعليمية وبحثية فعالة.

وبالإضافة إلى ذلك، ومنذ هذا التفشي، إلى جانب "حرب النفط الباردة" بين روسيا والمملكة العربية السعودية التي جاءت في غير وقتها والتي تسببت في حدوث اضطرابات كبيرة في صناعة النفط، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الأسعار إلى أدنى مستوى قياسي منذ 17 عاماً، فقد أصبحت الجزائر أمام واحدة من أكثر الأزمات الاقتصادية تحدياً في التاريخ. وتُعتبر تلك بمثابة علامة تحذير للنظام الاقتصادي للبلاد الذي يعتمد بشكل أساسي على قطاع الهيدروكربونات. وعلى الرغم من المحاولات العديدة لتنويع الاقتصاد الجزائري منذ أن شهدت أزمة النفط العالمية في عام 1986، إلا أن العديد من المبادرات قد فشلت في توفير أيّ بديل اقتصادي. وفي الوقت الذي تراجعت فيه احتياطيات الجزائر من العملات الأجنبية بشكل حادّ، فقد يكون لهذا الفشل في تنويع الاقتصاد عواقب أكبر مما كانت عليه في التسعينات.

وبالإضافة إلى الوضع السياسي المزعزع للاستقرار بالفعل والأزمة الاقتصادية التي تلوح في الأفق، يمكن للجزائر أيضاً مواجهة الآثار الاجتماعية والاقتصادية الصعبة لتفشي الوباء. وقد كان الحجر الصحي المنزلي و"العمل من المنزل" بمثابة امتياز لا يتمتع به العديد من الجزائريين المنخرطين في السوق غير الرسمية. وقد أصبحت ظروف الحياة التي لا تطاق بالفعل بالنسبة للكثيرين أكثر إلحاحاً لأولئك الذين يكافحون من أجل توفير سبل العيش لأسرهم. وقد أظهرت تلك الأزمة وجود صراع ضمني في الطبقات الاجتماعية؛ حيث أن قلة من الجزائريين قد كانوا قادرين على العيش بشكل مريح خلال هذا الحجر الصحي المنزلي وعلى توفير كل ما يريدون لأنفسهم، والبعض الآخر لم يتمكن حتى من توفير الضروريات الأساسية. وقد أظهر هذا وجود حالة مُقلقة من عدم المساواة الاجتماعية التي يُمكن أن تؤدي إلى حدوث انفجار اجتماعي محتمل.

كما شكّلت أزمة فايروس كورونا معضلة أخلاقية كبيرة بالنسبة لحركة الاحتجاجات المستمرة التي شكّلت السياسة الجزائرية لأكثر من عام. وقد طُلب من "الحراك" الشعبي الذي حافظ على حشده المثير للإعجاب للدفاع عن مستقبل البلاد، بأن يُعلّق المظاهرات. وبالنظر إلى نظام الرعاية الصحية العامة الضعيف، يجب أن يجد الحراك طُرقاً أخرى للنضال السلمي. وفي الواقع، فقد كانت الحركة قادرة على مواصلة التنظيم والحشد عبر وسائل التواصل الاجتماعي ومن خلال العديد من المبادرات، ولكنها تواجه الآن سؤالاً أساسياً بشأن الأشكال التي ستتخذها بعد انتهاء أزمة الكورونا. ومن المُنصف أن نقول بأن مستقبل البلاد يعتمد على قدرة الحراك على أن يصبح بديلاً سياسياً.

وبشكل عام، فقد كانت جائحة فايروس كورونا (كوفيد-19) هي التهديد الوجودي غير المتوقع للجزائر غير المحمية والمُنكشفة. ويُمكن أن تحدد نتائج قضية الصحة العامة تلك مسألة تنمية البلاد في السنوات القليلة المقبلة. وإن مسألة ما إذا كان الوضع سيتحسّن أو يتدهور لا زالت غير واضحة؛ ومع ذلك، فمن المؤكد بأنه مثلما قام الحراك بإجراء تحوّل في الجزائر، فإن أزمة الكورونا هي التي ستُشكل الوضع المستقبلي للدولة الواقعة في شمال إفريقيا. ومع وجود مجموعة كبيرة من التحديات القائمة منذ أكثر من عام، فإن قدرة الجزائر على النجاة من هذا التفشي بأقل الأضرار لا تزال موضع شك. ويمكن للمجتمع الدولي والجهات الفاعلة فيه، وخاصة الاتحاد الأوروبي، أن يجدوا طريقه للخروج من هذا الوباء فقط من أجل التعامل مع التوترات الكبيرة في الدول النامية، مثل الجزائر.